العرب
الثلاثاء 2021/10/05
السنة 44 العدد 12200

سيطرة الحكومات عمقت أزمة العقل الإعلامي العربي

روح الانبهار بالثقافة الوافدة وإغفال الاحتياجات الاتصالية للجمهور العربي يضعفان المحتوى

لخصت الدكتورة عواطف عبدالرحمن أبرز أسباب ضعف الإعلام العربي منذ بداياته في العصر العثماني حتى المرحلة الراهنة، حيث بقي العامل المشترك خضوع الصحافة لهيمنة السلطة أيا كانت وإهمال احتياجات الجمهور الاتصالية.

محمد الحمامصي
كاتب مصري

تواجه الصحافة العربية عددا من القضايا الإشكالية المرتبطة بتحديات تاريخية ومعاصرة تتمثل في علاقتها بالسلطة بالإضافة إلى تداعيات التبعية الشاملة للغرب وتأثيرها على أدوار الإعلام العربي ومساراته وسياساته.

وتناولت الباحثة عواطف عبدالرحمن في كتابها "فجر الصحافة العربية وتحديات العصر" أبرز أشكال وصور الصراع والموالاة بين الصحافة العربية والسلطة عبر المراحل التاريخية، وترى أن هناك تباينا في هذه العلاقة فإذا كان الطابع الأجنبي قد سيطر على نشأة الصحافة في العالم العربي إلا أن نشأة الصحافة العربية تميزت بالطابع الرسمي منذ بداياتها وطوال مسيرتها ولم تنطلق حركة صدور الصحف الشعبية إلا بعد صدور دستور 1908 العثماني الذي مثل نقله نوعيه في تاريخ الصحافة العربية. ويعتبر المشرق العربي مهد الصحافة الشعبية التي يتصدرها النموذج اللبناني.

وليس مصادفة أن تتزامن التشريعات العثمانية المقيدة لحرية الصحافة مع بداية ظهور الصحافة الأهلية في العالم العربي، فالصحافة العربية نشأت أساسًا على أيدي الحكام وذلك على نقيض الصحافة الشعبية التي تعبر عن أفكار ومصالح القوى الاجتماعية العربية التي قادت حركة النضال القومي والوطني في مواجهة العثمانيين طوال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ثم ضد الأوروبيين منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى الحصول على الاستقلال.

وتوضح عبدالرحمن في كتابها الصادر عن دار العربي أن أزمة العقل الإعلامي تتمثل في ثلاثة تحديات رئيسية أولها تعددية الرؤى الفلسفية والنظرية في هذا الحقل المعرفي الهام.

وترى أنه على الصعيد النظري تحفل الساحة الغربية (الأوروبية والأميركية) بالعديد من التيارات والرؤى النظرية التي توجه بحوث الإعلام والاتصال، فهناك الرؤية الوظيفية البراغماتية التي سادت في الولايات المتحدة خلال أربعة عقود ومازالت مسيطرة على معظم الباحثين ودارسي الإعلام في دول الجنوب وبالأخص العالم العربي.

وتتعرض بحوث الاتصال في دول الجنوب وفي العالم العربي لأزمة مركبة تتمثل في النقل والاقتباس والتبعية للتيارات الغربية والوظيفية انطلاقًا من المقولة الملتبسة التي ترى أن العلم لا وطن له وهذه الرؤية قد تنطبق جزئيًا على العلوم الطبيعية ولكنها بالقطع لا تنطبق على العلم الاجتماعي وفروعه الذي يتأثر بالخصوصية الثقافية لكل مجتمع فضلًا عن اختلاف معدلات التطور الاجتماعي والاقتصادي والبيئي فضلا عن الأحداث التي حكمت المسيرة التاريخية لكل مجتمع وحددت خلفياته الثقافية ومنظومة القيم والأنماط السلوكية لشعوبه وجماعاته.

ويتجلى التحدي الثاني لأزمة العقل الإعلامي على الصعيد العملي في مجالي السياسات والممارسات الإعلامية في العديد من المظاهر والصور أبرزها الصراع التاريخي بين الصحافيين من ناحية والقائمين على السلطة بكافة أنواعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية، ويرجع ذلك إلى التناقض الجذري بين مصالح هؤلاء المتسلطين وبين جوهر مهنة الصحافة التي تستهدف تقصي ونشر كافة صور وأشكال الفساد وسوء الإدارة والظلم الاجتماعي والقهر السياسي والجمود في تفسير النصوص الدينية، مما يصطدم غالبًا بمصالح السلطة التي لا تتوانى عن اللجوء إلى العنف المباشر الذي يصل إلى حد السجن والاغتيال والنفي من الأوطان للصحافيين.

وتبرز أيضا الفجوة بين التعليم والبحث العلمي الأكاديمي في حقل الصحافة والإعلام وبين الممارسة المهنية وضوابطها السياسية والاجتماعية وضغوطها وإغراءاتها الاقتصادية والقيود القانونية وتدخلات المؤسسات الدينية، ثم تركة التبعية وتتمثل في (القيم الإخبارية ـ المسلسلات والمنوعات والإعلانات).

وتتمحور أسباب أزمة العقل الإعلامي في العالم العربي إجمالًا في عدة جوانب أولها السيطرة التي تمارسها الحكومات العربية في مجال تنظيم وتوجيه أنشطة الاتصال والإعلام سواء في المجالات الاقتصادية (ملكية وسائل الإعلام – توفير موارد الاتصال) أو في المجالات التشريعية (قوانين المطبوعات والتشريعات الإعلامية والاتصالية المعلنة والمستترة) ومعاداتها للتعددية الفكرية والسياسية واحتكارها لمصادر المعلومات وإصرارها على مصادرة الآراء المخالفة من خلال أجهزة الرقابة المتباينة الأشكال.

وإلى جانب الضغوط والقيود التي تبالغ الحكومات العربية في استخدامها لتحجيم الأدوار التي يقوم بها الإعلاميون العرب تبرز الضغوط المهنية والإدارية داخل المؤسسات الإعلامية والصحافية والتي تؤثر بصورة سلبية على بيئة العمل الإعلامي ككل سواء ما يتعلق بمشاركة الإعلاميين في صنع القرارات ووضع السياسات الإعلامية أو مستوى الأداء المهني وعلاقات العمل أو علاقة الإعلاميين بالمصادر وبالجمهور وبالزملاء والرؤساء.

وتشير الدراسات إلى غياب المعايير الموضوعية لقياس الأداء المهني للإعلاميين في أغلب المؤسسات الإعلامية والصحافية في العالم العربي.

ولفتت عبدالرحمن إلى أن من أبرز صور أزمة الأداء الإعلامي عجز الإعلاميين العرب عن مواكبة عصر المعلومات في ممارساتهم الصحافية والإعلامية والتي تتمثل في غلبة الطابع الدعائي الإقناعي التقليدي على أسلوب الخطاب الإعلامي الذي لا يزال يدور في فلك الحكام، علاوة على تأكيد روح الانبهار بالثقافة الوافدة وإغفال الاحتياجات الاتصالية لجمهور المتلقين حيث تتعامل معهم وسائل الإعلام العربية باعتبارهم مستهلكين وليسوا مشاركين استنادًا إلى الرؤية التقليدية للإعلام التي تركز على الأسلوب الآحادي والرأسي الاتجاه.

وتؤكد في التحدي الثالث لأزمة العقل الإعلامي العربي أن الأزمة تتمثل في المواقع الهامشية التي يشغلها جمهور المتلقين حيث تتعامل معهم وسائل الإعلام باعتبارهم مستهلكين وليسوا مشاركين أو محاورين وتستند في ذلك إلى النظرة التقليدية إلى الاتصال التي تعتمد على إفراغه من محتواه كعملية اجتماعية وذلك بقصر أدواره على الوظيفة الإعلامية ذات الطابع الإقناعي الدعائي في أغلب الأحيان وذات الاتجاه الرأسي الأحادي.

وهناك العديد من المعوقات التي تحول دون حصول الجمهور على حقوقه الاتصالية وتتلخص في سيطرة الحكومات على مرافق الاتصال ومصادر المعلومات ومركزية واحتكار المعلومات وغياب التشريعات القانونية المنظمة لهذا الحقل الهام بالإضافة إلى بروز فئة المعلوقراطين وتحكمهم في إدارة وتيسير حركة المعلومات ومستوى ونوعية تدفقها من وسائل الإعلام إلى الجمهور المتلقي.

وفي النهاية يأتي دور شبكات المصالح الدولية والمحلية التي تحتكر إنتاج وتسويق التكنولوجيا الاتصالية مما يشكل مخاطر حقيقية على كافة المحاولات الجادة لتطويع تكنولوجيا الاتصال لخدمة وتلبية الاحتياجات الاتصالية للجمهور العام.

وتتساءل عبدالرحمن، ما العمل لمواجهة هذه التحديات التي تحاصر الإعلام العربي وتحول دون إسهامه بصورة إيجابية في بناء العقل العربي وتحقيق المواطنة الإعلامية الحقيقية التي تضمن كفالة الحقوق المعلوماتية لجميع المواطنين؟

وتضيف "هناك مستويان للمواجهة، المستوى الاستراتيجي ويشمل السياسات والخطط التي تتبناها الهيئات والمؤسسات القومية ومنظمات المجتمع المدني في العالم العربي حيث تسعى بجدية لوضع تصور استراتيجي شامل يتيح لها الاستفادة المثلى من منجزات الثورة التكنولوجية التي تخضع حاليًا لهيمنة الشركات المتعدية الجنسية ومجلس إدارة اقتصاد العالم وأباطرة السوق العولمية".

ويضاف إلى ذلك ضرورة العمل على تدعيم دور المجتمع المدني في مواجهة المحاولات الدائبة من جانب الحكومات وشبكات المصالح الدولية والمحلية لتحويل العالم العربي إلى مركز للتخديم على السوق العالمية التي تسيطر عليها القيم النفعية وتحكمها قوانين العرض والطلب حيث يتحول المواطن العربي في إطارها إلى كائن استهلاكي عالمي وتتوارى سماته الحضارية وتمايزه الثقافي.

أما المستوى الإجرائي للمواجهة فهو يتضمن الأساليب والوسائل التي تتبناها الأحزاب والنقابات الإعلامية والاتحادات والمنظمات الأهلية في كل دولة عربية على حدة لتفعيل التعددية وتحويلها إلى ساحة حقيقية للتنوع السياسي والفكري والثقافي والاجتماعي.

النظرة التقليدية تهيمن على الصحافة العربية

عواطف عبدالرحمن

من أبرز صور أزمة الأداء الإعلامي غلبة الطابع الدعائي على الخطاب الإعلامي الذي لا يزال يدور في فلك الحكام

فيسبوك ليست شريرة لكنها تختار مصلحتها على حساب المستخدمين

واشنطن – كشفت المُبلّغة التي سربت وثائق داخلية لشركة فيسبوك هويتها الأحد خلال برنامج تلفزيوني واتهمت الشركة باختيار "الربح المادي على السلامة".

واتهمت فرانسيس هوغن مهندسة البيانات السابقة في فيسبوك، المجموعة بـ"اختيار الربح المادي على سلامة" مستخدميها، خلال برنامج "60 دقيقة" عبر محطة "سي.بي.إس".

ويفترض أن تمثل الموظفة الثلاثينية أمام لجنة التجارة في مجلس الشيوخ الأميركي الثلاثاء. وقد أشاد السناتور الديمقراطي ريتشارد بلومنتال عضو اللجنة الأحد بشجاعة هذه الشابة.

وقبل مغادرتها الشركة في مايو، أخذت هوغن معها مستندات داخلية للشركة وأرسلتها خصوصا إلى صحيفة وول ستريت جورنال، وقد أثارت هذه المستندات قلق الجمهور ومسؤولين أميركيين في آن واحد.

وفي مقال نُشر منتصف سبتمبر، كشفت الصحيفة اليومية استنادا إلى هذه المعلومات، أن الشركة كانت تجري بحوثا حول شبكة إنستغرام التابعة لها منذ ثلاث سنوات لتحديد تأثيراتها على المراهقين.

وأظهرت البحوث خصوصا أن 32 في المئة من الفتيات المراهقات شعرن بأن استخدام إنستغرام منحهن صورة أكثر سلبية عن جسدهن فيما لم يكنّ راضيات أصلا عنه.

وفي وقت سابق الأحد أجرى نائب رئيس المجموعة نِك كليغ مقابلة مع محطة "سي.إن.إن" وحاول الحد من الضرر المحتمل الذي قد تسببه المقابلة مع هوغن.

وقال كليغ الذي كان نائب رئيس الوزراء البريطاني بين 2010 و2015 الأحد "بحوثنا أو بحوث أي طرف آخر لا تدعم حقيقة أن إنستغرام (شبكة) سيّئة أو مضرة لجميع المراهقين".

وأضاف "لا أجد أنه من المفاجئ أنه إذا لم تكن تشعر بالرضا عن نفسك، سيجعلك استخدام وسائل التواصل الاجتماعي تشعر بسوء أكبر".

وتحت الضغط، أعلنت الشركة التي تتخذ في كاليفورنيا مقرا أنها علقت تطوير نسخة من إنستغرام للأطفال دون الثالثة عشرة لكنها لم تتخلّ عن ذلك.

وانضمت هوغن إلى فيسبوك في العام 2019 وتم تعيينها، بناء على طلبها، في قسم النزاهة المدنية المعني بالأخطار التي قد يشكلها بعض المستخدمين أو محتوى معين، على حسن سير الانتخابات.

وقبل الانتخابات الرئاسية الأميركية في نوفمبر 2020 أدخلت فيسبوك تعديلات على خوارزمياتها للحد من انتشار المعلومات المضللة.

لكن"بمجرد انتهاء الانتخابات" أعادت المجموعة الخوارزميات كما كانت عليه "بهدف إعطاء الأولوية للنمو على السلامة"، كما قالت الشابة في مقابلتها التلفزيونية. وأضافت "كان هناك تضارب في المصالح بين ما هو مفيد للجمهور وما هو مفيد لفيسبوك"، مشيرة إلى أنه "مرة تلو الأخرى، وضعت المجموعة مصالحها أولا، أي كسب المزيد من المال".

وقالت المهندسة التي عملت في هنج ويلب وبنترست "لقد عملت في الكثير من الشبكات الاجتماعية، وكان الوضع في فيسبوك أسوأ بشكل ملحوظ من أي شيء رأيته من قبل".

وبالنسبة إلى هوغن، بعد إعادة الخوارزميات القديمة، استخدم الكثير من مشتركي فيسبوك المنصة للحشد لأحداث السادس من يناير التي أدت إلى اقتحام مبنى الكابيتول.

ورد كليغ أن مسؤولية "التمرد" الذي حدث في مقر الكونغرس "تقع على الأشخاص الذين تسببوا في العنف وعلى من شجعوا عليه بمن فيهم الرئيس دونالد ترامب".

وأشار إلى أنه "من السهل جدا البحث عن تفسير تكنولوجي للاستقطاب السياسي في الولايات المتحدة".

لكنه أقر بأن فيسبوك يجب أن تحاول "فهم كيف تساهم في المحتويات السلبية والمتطرفة وخطابات الكراهية والمعلومات المضللة".

وقالت هوغن "لا أحد في فيسبوك شرير، لكن المصالح ليست متوافقة".

واعتبرت أن مارك زوكربيرغ المؤسس المشارك لفيسبوك ورئيسها التنفيذي لم يكن يسعى لجعل الموقع منصة كراهية، "لكنه سمح باتخاذ خيارات" للترويج لنشر محتوى يحض على الكراهية.

وكتب السناتور ريتشارد بلومنتال في بيان "تظهر تصرفات فيسبوك بوضوح أنها لن تصلح نفسها بنفسها. نحن في حاجة إلى تنظيم أكثر صرامة".

تسريبات فرانسيس هوغن تحرج فيسبوك

توقف غالبية وسائل الإعلام الأفغانية رغم التطمينات

كابول – تدحض الوقائع الإعلامية في أفغانستان مزاعم طالبان بالسماح لوسائل الإعلام بالعمل في البلاد وتهيئة الأجواء الملائمة، فقد أعلن اتحاد الصحافيين الأفغان أن 70 في المئة من وسائل الإعلام توقفت عن العمل بسبب التغيرات والوضع الاقتصادي والأمني في البلاد مع تولي حركة طالبان السلطة في الخامس عشر من أغسطس الماضي. وأجرى الاتحاد إحصائية شارك فيها 1500 إعلامي في جميع أنحاء البلاد، لمعرفة التحديات التي يواجهها الإعلاميون وتسليط الضوء على الوضع الحالي للمنابر الإعلامية في أفغانستان.

وقال المتحدث باسم الاتحاد مسرور لطيفي: ذكرت الإحصائية أن 40 في المئة من المشاركين أكدوا أنهم يواجهون مخاطر أمنية، وبعضهم واجهوا تهديدات، فيما البعض الآخر يخشى من وقوع هذه التهديدات.

وكشفت نتائج الاستطلاع أن نحو 70 في المئة من الصحافيين فقدوا وظائفهم منذ الخامس عشر من أغسطس ما يمثل "صفعة قوية لوسائل الإعلام الأفغانية المستقلة التي تعد أحد الإنجازات الرئيسية في الأعوام الـ20 الأخيرة في أفغانستان"، وفقا للطيفي.

وأوضح الاستطلاع أن "السيدات اللاتي كن يعملن في وسائل الإعلام كن أكثر عرضة للمخاطر وقلقات على أرواحهن ومهنتهن". وأضاف أن عدم الأمان الوظيفي والتهديدات على الأمن والمشكلات الاقتصادية كانت من بين أسباب القلق الرئيسية للصحافيين الأفغان.

وأسفر تولي حركة طالبان السلطة عن إغلاق 153 وسيلة إعلام أفغانية على الأقل.

70

في المئة من الصحافيين الأفغان فقدوا وظائفهم ما يمثل صفعة قوية لوسائل الإعلام المستقلة

وقالت منظمة هيومن رايتس ووتش في تقرير لها إن سلطات طالبان في أفغانستان تفرض قيودا واسعة النطاق على وسائل الإعلام وحرية التعبير من فراغ، فالأخبار الواردة من هناك تدل على أن طالبان تعمل على خنق الإعلام والمعارضة وإسكات النقاد.

وخلال اجتماع مع صحافيين، وزعت وزارة الإعلام والثقافة التابعة لطالبان منشورات لوسائل الإعلام تحظر فيها أي تغطية إعلامية انتقادية لطالبان.

وتمنع المنشورات وسائل الإعلام من طباعة أو بث تقارير "مخالفة للإسلام" أو "إهانة لشخصيات وطنية" أو "نشر محتوى إخباري يشوه طالبان". ويُطلب من الصحافيين "التأكد من "عدم نشر الأخبار التي لم يؤكدها المسؤولون في طالبان" أو التي "يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على موقف الناس".